بيروت، في: ٢٠٢٤/٨/١٩
رقم الصادر: ١٣٨٧/ص

جانب رئيس هيئة التفتيش المركزي

الموضوع: إجراء تحقيق فوري بموضوع الانقطاع الكلّي للتيّار الكهربائي.

المرجـــع: - قرار مجلس الوزراء رقم ٤٩ تاريخ ٢٠٢٤/٨/١٤ (أخذ المجلس علماً ووافق على الخطوات المعروضة في كتاب وزارة الطاقة والمياه رقم ٣٦٦٥/و تاريخ ٢٠٢٤/٨/١٢).
- كتاب وزارة الطاقة والمياه رقم ٣٦٦٥/و تاريخ ٢٠٢٤/٨/١٢

بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١ اجتمعت مع كلّ من السيّد وزير الطاقة والمياه ورئيس مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان السيّد كمال حايك أبلغاني بموجبه عن وجود نَقص كبير في مادة الفيول التي تشغّل معامل الكهرباء بسبب تأخّر وصول مادّة الغاز اويل العراقي لأسبابٍ تقنيّة ولوجستية، ثم وبتاريخ ٢٠٢٤/٨/٦ اجتمعت مجدداً مع مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان لمتابعة الموضوع والبحث في الحلول المُقترحة في حال عدم وصول النفط العراقي في الوقت المطلوب،

وبتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٢ دعوت لاجتماع ثالث في السراي الكبير حضره السيّد وزير والمهندس طارق عبد الله عضو مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان، للبحث في كيفية تأمين حاجة مؤسسة كهرباء لبنان من المَحروقات في ظلّ التأخّر الحاصل في تعبئة سفن الشحن في المرافئ العراقية، وطلبتُ إقتراح الحلول الكفيلة بتزويد مَعامل إنتاج الطاقة الكهربائية بالوقود اللازم لتأمين الحدّ الأدنى من الخدمة في ظل الظروف الإستثنائية التي تمرّ بها البلاد،

وإنّه وتجنّباً للوقوع في العتمة الشاملة وتوقّف القطاعات الحيوية في البلاد عن العمل، خاصةً وأنَّ عقد زيت الوقود العراقي هو المصدر الوحيد حالياً لتزويد مؤسسة كهرباء لبنان بالمحروقات، توصلنا إلى صيغة بمقتضاها تعمد المؤسسة إلى دفع قيمة الإعتماد الخاص بمناقصة سبق لوزارة الطاقة والمياه أن أطلقتها إضافة إلى دفع جزء من مُستحقّات الدولة المُتراكمة لصالح الجانب العراقي وإيداعه في الحساب المفتوح لهذه الغاية لدى مصرف لبنان،

بعدَ الحُصول على الموافقة المَبدئية من قبل السيّد وزير الطاقة والمياه وعَضو مَجلس إدارة المؤسسة المذكور على الصيغة المَعروضة وردَتني مُعاملة بهذا الخُصوص من السيّد الوزير لعَرضها في اليوم التالي على جلسة مجلس الوزراء رغم انني أعلمت الوزير خلال الجلسة المذكورة أنني على استعداد لإعطاء الموافقة الإستثنائية من قَبلي وعلى مسؤوليّتي في اليوم عَينه تفادياً لحصول أزمة كهربائيّة لا تُحمَد عقباها،

والجَدير ذِكره أنّني طلبت من أمين عام مجلس الوزراء التواصل مع الوزير للتأكّد من أن الموافقة على الكتاب المُرسل من شأنه أن يَفي بالغرض المَنشود،

وبالفعل تواصل الأمين العام لمجلس الوزراء هاتفيّاً مع الوزير وتمّ عَقد اجتماع بطريقة WhatsApp Call مع الوزير ومع أعضاء مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان باستثناء المدير العام الموجود حينها خارج لبنان، وطلب الأمين العام منهم إعداد ايّ صيغة يَرونها مُناسبة ومن شأنها حلّ الأزمة وتَفادي العَتمة الشاملة ليُصار إلى أخذ موافقة مجلس الوزراء عليها كما طَلب إليهم استشارة المَسؤول القانونيّ في المؤسسة ومَعرفة الصيغة القانونيّة المُناسبة تَفادياً لأيّ مُفاجآت،

وبعد ظُهر ذلك اليوم، وَرَد كتاب من الوزير يُعلم بموجبه مجلس الوزراء عن الخطوات التي تنوي الوزارة القيام بها في سبيل تجَنّب الوقوع في العتمة الشاملة وتوقّف القطاعات الحيويّة في البلاد عن العمل مؤكّداً بعد التواصل معه أنّه في حال تمّ أخذ العلم بمَضمون كتابه من قبل مجلس الوزراء والموافقة عليه فإن ذلك كَفيل بتَجاوز الأزمة، فطلبتُ لهذه الغاية، وعلى الفَور من الأمانة العامة لمجلس الوزراء إعداد مُلحق لجدول الأعمال لعرضه على جلسة مجلس الوزراء المُقرّر عقدها بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٤،

وفي صباح اليوم التالي، عُرض الموضوع على مجلس الوزراء وشَرحت للوزراء خطورة المسألة فَنَال موافقة مجلس الوزراء وفقاً للقرار رقم ٤٩ تاريخ ٢٠٢٤/٨/١٤ وقد جرى إبلاغ الوزير بمضمون القرار فور إنتهاء الجلسة،

ورغم كلّ ما تَقدّم، وبَدلاً من تَجاوز الأزمة بفعل التَّجاوب المُطلق مع طلب وزارة الطاقة والمياه ومؤسسة كهرباء لبنان، تَفاجأتُ بأنّ مَجلس إدارة المؤسسة لم يَنعقد بسبب غياب المدير العام لا بلّ قطع التواصل مع الجميع ولم يُفوّض أيّ من أعضاء المَجلس بالصَّلاحيات لاسيّما المالية منها، علماً أنّه لا يُمكن تنفيذ التدابير التي تمّ الإتفاق بشأنها بصورة طارئة تفادياً للوقوع في الظلمة الكاملة مع ما ينتج عن ذلك من اضرارٍ مُباشرة للمواطنين وللمَرافق العامة، الّا من خلال مُقرّرات مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان صاحب الصلاحية في إتّخاذ القرارات الإداريّة اللازمة،

وإنّه ورغم الحالة الطارئة والخطيرة بالشكل المّعروض أعلاه، ورغم تجاوب مجلس الوزراء مع طلبات الوزارة والمؤسسة، لم يبادر مجلس إدارة المؤسسة إلى القيام بواجباته ولم يجتمع لإتّخاذ القرارات اللازمة بغياب أيّ دعوة من رئيسه حتّى تاريخ يوم البارحة (الأحد في ١٨ آب) وذلك بعد أن حصلت العتمة الكاملة وإنفصلت الشبكة عن الخدمة ووقعت الأضرار التي كنّا نسعى جاهدين لتفاديها،

وعليه وإستناداً إلى كلّ ما تقدّم،

وبعد أن تبيّن أن التقصير بعدم دعوة مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان للإنعقاد أدّى إلى وقوع أزمة كان من الممكن تفاديها ما يقتضي معه مُساءلة المسؤولين عنها مَنعاً لتكرارها بعد أن وضعت الحكومة مسألة الكهرباء من أولويّات خطّة الطوارىء لديها،

نطلب إليكم، وبالسرعة القصوى، إجراء التحقيقات اللازمة مع الأشخاص المعنيين بهذه المسألة، جميعهم دون إستثناء والإفادة، وذلك في سبيل ترتيب المسؤوليّات القانونيّة بناءً على نتيجة هذه التحقيقات.

رئيس مجلس الوزراء

نجيب ميقاتي

نسخة من هذا الكتاب تُبلّغ إلى:

- السيّد وزير الطاقة والمياه
- النيابة العامة التمييزية